

أثر سياسات الهجرة على النمو الحضري في السعودية ومصر
دراسة مقارنة

د. محمد سليمان عبد الله الوهيد
قسم الدراسات الاجتماعية
كلية الآداب - جامعة الملك سعود

مقدمة:

يشير الواقع المعاصر إلى أن ظاهرة النمو الحضري
أضحت تمثل ظاهرة عامة وعالمية، حيث تؤكد البيانات
الإحصائية الحديثة على أن العالم الآن يغلب عليه الطابع
الحضري إلى حد كبير. وأنه سيكون لنمو المدن أكبر الأثر
على عمليات التنمية خلال النصف الأول من القرن الحادي
والعشرين، حيث يعيش الآن حوالي 3 بلايين نسمة في
مناطق حضرية. وأن أكثر من 75% من سكان أمريكا
الشمالية وأوروبا وأمريكا اللاتينية يعيشون الآن في مدن.
وعلى مستوى العالم تشير الإحصاءات إلى أن هناك 411
مدينة يعيش في كل منها أكثر من مليون نسمة بالمقارنة
بـ 326 مدينة في عام 1990. وفي غرب أوروبا وأمريكا
الشمالية على عكس ما هو حادث في معظم المناطق

الأخرى توجد هجرة من المدن الكبيرة إلى الضواحي والمراكز الحضرية الأصغر حجماً(1).

كما تشير البيانات الإحصائية الحديثة والتقديرات المتوقعة إلى أن الزيادة في عدد سكان المدن بين 1970 - 2020 ستكون كلها تقريباً في البلدان النامية، وأن إثنان من كل ثلاثة من سكان الحضر يعيشان في مناطق نامية. وأنه بحلول عام 2015 سوف يكون العدد أكثر من ثلاثة بين كل أربعة، وفي عام 2025 سوف يصبح العدد حوالي أربعة من كل خمسة سيعيشون في مدن(2).

والواقع أن معدلات النمو الحضري تختلف من مجتمع لآخر ومن مدينة لأخرى، كما أن تلك المعدلات تختلف كذلك من مرحلة لأخرى، كما أن عوامل النمو الحضري ذاتها تتسم بالنسبية من حيث تأثيراتها على المدن. ولذلك ينبغي عند دراسة وتحليل عوامل النمو الحضري في البلدان العربية بصفة عامة، وعلى مستوى المجتمعين السعودي والمصري بخاصة أن نضع في

الحسبان أن تأثير هذه العوامل والمتغيرات ليس تأثيراً مطلقاً، حيث يختلف ذلك التأثير وفقاً لاختلاف درجة التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي حققه كل مجتمع عربي من جانب، وطبيعة السياسات والتوجهات التنموية من جانب آخر، فضلاً عن اختلاف تأثير سياسات الهجرة الداخلية والخارجية على معدلات النمو الحضري من جانب ثالث. فثمة مدن عربية (خليجية) قد ارتبط نموها وتطورها خلال العقود الأخيرة بمتغيرات وعوامل قد تتشابه وقد تختلف من حيث تأثيراتها في بعض المجتمعات، مع العوامل والظروف التي أسهمت في النمو الحضري المتزايد الذي شهدته الكثير من المدن العربية الأخرى غير المنتجة للنفط.

ومن ثم فإن التحليلات الحديثة التي تناولت النمو الحضري في المدن الخليجية تشير إلى تأثير الهجرة الدولية على نمو تلك المدن، وتؤكد تلك التحليلات أيضاً على أنه في الأماكن التي تشهد إنخفاضاً في معدلات

الزيادة الطبيعية، وتدفق متواضع للمهاجرين سواء من المجتمعات الريفية أو البدوية، فإن الهجرة الدولية تسهم بفعالية في النمو الحضري المتزايد في هذه المجتمعات (3).

وانطلاقاً من تزايد معدلات الهجرة الدولية للمدن الخليجية وبخاصة بعد ظهور النفط، فقد اهتمت الحكومات الخليجية بتطوير المدن استجابة لتلك التطورات، وهو الأمر الذي تطلب الاهتمام بتوفير كافة الخدمات الحضرية (الاسكان، خدمات الكهرباء والمياه، والتليفونات، والمدارس، فضلاً عن الخدمات الصحية والترفيهية... وغيرها من الخدمات الأخرى) والتي تشكل دعامة أساسية لنجاح عمليات التنمية في المجالات المختلفة.

وإذا كانت المدن الخليجية قد استقبلت أعداداً كبيرة من المهاجرين من المجتمعات العربية الأخرى خلال العقود الأخيرة، فإنها قد استقبلت كذلك أعداداً أخرى كبيرة من

العمالة الأجنبية غير العربية، الأمر الذي أسهم في ارتفاع معدلات النمو الحضري في مدنها وبخاصة المدن العواصم والمدن الكبرى بصفة عامة، بالرغم من أن ذلك أصبح يشكل خطراً على هذه المجتمعات وبخاصة على هويتها وثقافتها ولغتها العربية كما يرى بعض المحللين(4).

بينما يرى بعض الكتاب الخليجيين أن الجسم السكاني الأجنبي قد أصبح نسياً لهذه المجتمعات"، وأنه "واقع مفزع ومخيف"، وأنه "أحد أسباب انتشار الجريمة"، وأنه "قنبلة اجتماعية موقوتة تنتظر الانفجار"(5).

وبالرغم من تعدد وتنوع العوامل والظروف التي أفرزت النمو الحضري المتزايد الذي تشهده المجتمعات الخليجية بعامة، والمجتمع السعودي بخاصة، فإن الحقيقة المؤكدة والتي ركزت عليها الكثير من الدراسات التي تناولت قضية التحضر وانعكاساتها على تلك المدن تتمثل في التأكيد على الدور الذي لعبه النفط في عملية النمو الحضري، وإلى أي مدى أسهم هذا المتغير في تزايد معدلات

الهجرة الخارجية لهذه المجتمعات ليس فقط من المجتمعات العربية الأخرى، ولكن أيضاً من المجتمعات الأوروبية والآسيوية. ومن مظاهر النمو الحضري في المجتمع السعودي ما تؤكد المؤشرات والبيانات الإحصائية المتوافرة، حيث كانت نسبة سكان المدن في عام 1950 حوالي 9% من إجمالي السكان، ارتفعت في عام 1966 لتصل إلى 23%، ثم بلغت في عام 1975 حوالي 32%. كم تشير البيانات الحديثة إلى أن النسبة المئوية للتحضر في المجتمع السعودي قد بلغت حوالي 86% في عام 2000(6).

ولاشك في أن تزايد الإعتماد على العمالة الوافدة بأصولها العرقية والثقافية المتباينة وكذلك الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، والتطور في نظم الاتصال والاعلام، كل هذه المتغيرات وغيرها قد أسهم بدرجة أو بأخرى في تزايد الاهتمام بالمدن من حيث إعادة تخطيطها وتطويرها بما يتناسب والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية(7).

وبعد عام 1974 ارتفعت أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما انعكس على أسواق النفط في المنطقة العربية، وكانت السعودية إحدى الدول التي استفادت من هذا التغير في أسعار النفط، حيث قامت بتطبيق خطط تنموية طموحة رغم أنها تعاني من قلة السكان نسبياً (17 مليون نسمة حالياً) في عام 1997، وبمساحة من الأرض تساوي (800 ألف متر مربع)، حيث أصبحت ورشة عمل مستمرة منذ السبعينات وبلغ نقص العمل في السوق السعودية حداً كبيراً جعل سائق التاكسي مثلاً يتلقى 3000 دولار شهرياً. وأصبح من الظاهر في الاقتصاد أن معظم الأعمال تدر أرباحاً كبيرة بغض النظر عن مستويات التأهيل المطلوبة، وهكذا إنتقت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مصر مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

ولقد هدفت السعودية من تقديم برامجها التنموية أن تحقق ثلاثة أبعاد رئيسية للمجتمع تمثلت في:

أولاً: أسباب اقتصادية: وتشتمل على تأهيل الأيدي الوطنية لاستلام المشروعات الانتاجية والخدماتية وتأمين العمل لطالب العمل في السوق المحلي.

ثانياً: أسباب اجتماعية: وتشتمل على تقديم خدمات اجتماعية ومدنية لأكبر قطاع ممكن من أفراد المجتمع. ثالثاً: أسباب سياسية: وذلك لضمان توطين جماعات القبائل البدوية المتنقلة عبر الحدود وتحديد هوياتهم وجنسياتهم عملاً على منع انتشار الجريمة الغير محددة الاتجاه والمجهولة الأسباب.

ولقد سارت الأمور بطريقة التنسيق بين سياسات الهجرة في جمهورية مصر العربية والمشجعة على الهجرة المؤقتة للعمل في الخارج، وسياسات الهجرة في المملكة العربية السعودية المشجعة على استقبال الهجرة العربية القادمة للمملكة بصورة مؤقتة. وقد سارت الأمور بطريقة جيدة حتى بدأت التغيرات بعد عام 1984 عندما بدأت أسعار النفط في التراجع، وبدأ يظهر لأول مرة

التخفيضات المتوالية في الميزانية السنوية للمملكة.
وبالرغم من أن أول القادمين إلى المملكة كانوا من
المصريين، فإن أول المغادرين منها أيضاً كان المصريون.
وقد حاولت المملكة الموازنة بين خروج العمالة المؤقتة
ومتطلبات سوق العمل ومستوى العرض في الأيدي
العاملة، إلا أن هذه السياسة التوازنية لم تستطع تحقيق
الإكتفاء الذاتي من الأيدي المحلية، كما أنها لم تستطع
كذلك أن تؤثر في اتجاهات الهجرة في المجتمع المصري.
وهكذا وجدت الدولتان نفسيهما في مواجهة هجرة عائدة
إلى مصر وتحتاج إلى استيعاب ضمن البناء الاجتماعي
وضمن الإمكانيات الاقتصادية المحلية، بينما تحتاج المملكة
إلى نوعيات خاصة من العمالة لاتستطيع أن تحددتها عن
طريق الاختيار المقصود أو الانتقائي، وهكذا تظل قضية
العرض والطلب قضية تحددتها سياسات الهجرة ولكن لا
ترتبط بالواقع الفعلي.

وفي أواخر التسعينات بدأت مصر تطبيق برامج تنموية طويلة المدى حتى تستوعب العائدين من دول الخليج وخاصة بعد حرب الخليج الثانية عام 1990، فواجهت المملكة زيادة في عرض الأيدي العاملة المحلية في الكم وليس في الكيف، مما جعلها تتجه نحو برامج السعودية والتي تحاول من خلالها تعويض الهجرة النوعية المغادرة بأيدي مناسبة من العمالة المحلية، ومن ثم تظل المعادلة بين فائض كمي ونقص نوعي مؤثرة في سياسات الهجرة في المستقبل المنظور في كلا البلدين.

ومن الجدير بالذكر أن التحولات التي يشهدها العالم المعاصر في ظل العولمة والنظام العالمي الجديد، وكذلك الاقتصاد العالمي تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على الاقتصاديات العربية، ومن ثم أصبح من الصعوبة الآن تحليل اقتصاديات الدول باعتبارها اقتصاديات قائمة بذاتها، وإنما النظر إليها من خلال النظام العالمي الجديد، حيث

أصبح العالم يشكل في مجملته قرية عالمية أو كونية على حد تعبير بعض المحللين (8).

أولاً: الهدف الرئيسي للبحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على تأثير سياسات الهجرة على النمو الحضري في كل من المجتمع السعودي والمجتمع المصري، وذلك من خلال تحليل للسياسات التي تبنتها ونفذتها حكومات البلدين خلال حقبة زمنية مختلفة فيما يتعلق بالهجرة، ومدى تأثير تلك السياسات على معدلات النمو الحضري وتضخم المدن وبخاصة العواصم والمدن الكبرى.

ثانياً: منهجية البحث:

إعتمد الباحث على منهجية تشتمل عدداً من المحاور تمثلت في الأسلوب الوصفي التحليلي للبيانات الإحصائية المتوافرة حول معدلات الهجرة الداخلية والخارجية في كل

من السعودية ومصر، بالإضافة إلى تحليل كيفي للإحصاءات المتوافرة عن النمو الحضري في كل من الرياض والقاهرة، كما اعتمد الباحث أيضاً على الأسلوب المقارن للتعرف على جوانب الاختلاف والإتفاق بين المدينتين فيما يتعلق بأسباب النمو الحضري وعوامله ومؤشراته المختلفة.

ثالثاً: المملكة العربية السعودية: نظرة إجمالية
أ- الموقع والتاريخ:

تقع المملكة العربية السعودية في الجزء الجنوبي الغربي من آسيا بين خطي عرض 16-45 درجة مئوية شمالاً بمساحة إجمالية تبلغ حوالي 837 ألف ميل مربع، ويبلغ سكان السعودية حسب تقديرات الأمم المتحدة في عام 1982 حوالي 10.6 مليون نسمة، بينما تقدر الحكومة السعودية العدد بأكثر من ذلك وفق مصلحة الإحصاءات السعودية، حيث قدر العدد في عام 1974 بصورة تم رفضها لأخطاء فنية. وفي عام 1993 كان الإحصاء

السكاني يشير إلى 14 مليون نسمة تقريباً، بينما أشارت وزارة الشؤون البلدية والقروية وهيئة تطوير مدينة الرياض عام 1969 إلى أرقام تصل إلى 17 مليون نسمة. ونظراً للحراك السريع للسكان بين مدن المملكة وبين القرى ومن البوادي نحو المدن، فإن الحصول على أرقام سكانية دقيقة يعد مسألة ليست من السهولة بما كان.

ومنذ توحيد المملكة على يد الملك عبد العزيز - رحمه الله - قدر عدد البادية بنسبة تصل إلى أكثر من 40% من السكان. وكان هناك القليل من المستقرات الحضرية مثل مكة المكرمة، وجدة باعتبارها ميناء على البحر الأحمر يخدم مكة والمدينة المنورة، حيث يتجه الحجاج المسلمون سنوياً إلى تلك الديار. أما مدينة الرياض فهي العاصمة السياسية وكانت مساحتها في عهد الملك عبد العزيز لا تتجاوز 15 ميلاً مربعاً وبما لا يزيد عن 60 ألفاً من السكان، نصفهم يعيش خارج أسوار المدينة.

ب- الموارد الاقتصادية:

كانت الموارد الاقتصادية الحكومية في عهد الملك عبد العزيز محصورة بزكوات المزارع والماشية، والقليل من موارد الزيت المحدودة، ورسوم الحج والقليل من إنتاج مناجم الذهب، وعند تشكيل شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) كان هناك 51% من إجمالي الأسهم المخصصة للسعوديين قد عرضت على المواطنين للشراء، ولكن لم يتقدم أحد لشراء هذه الأسهم، حيث أن القليل من الناس كانوا قادرين على الشراء، وحتى القادرون لم يكونوا مهتمين بالاستثمار بالزيت باعتباره قضية مجهولة في ذلك الوقت.

إن صناعة الزيت قد شكلت نوعاً من المراكز الحضرية التي قامت على بقايا قرى سابقة أو مستوطنات ريفية على السواحل، وحولتها إلى مدن معاصرة على سبيل المثال: الزهران، الدمام، الخبر، مما أدى إلى نشر السكك الحديدية نحو العاصمة السياسية والمواني الخاصة بتصدير الزيت.

ج- الرياض وآثار الهجرة:

لم يكن يسمح للأجانب بدخول مدينة الرياض المسورة في عهد الملك عبد العزيز، وبالذات الزوار غير العرب، وحتى عام 1980 كانت جميع السفارات والملحقيات الدبلوماسية موجودة في جدة على بعد 900 ميل غرب الرياض، وكانت وزارة الخارجية في جدة. ومن ثم يتضح لنا كم هي محافظة الثقافة السائدة في منطقة الرياض، ولم يكن من السهل تجاوز هذه العوامل الثقافية لولا الاحتياجات الضرورية لخدمة المنطقة مثل إنشاء المدارس والمستشفيات والطرق... وغيرها من الخدمات الأخرى، حيث قامت الشركات العالمية بالدخول إلى المنطقة للمساهمة في إعادة تشكيل بنائها الحضري. غير أن الخطط التنموية الطموحة قد حولت الصحراء الهادئة إلى ورشة عمل مستمرة، وفي بداية تطبيق تلك البرامج لم يلق بالاً لأهمية السوق المحلية في العمل، حيث كانت الأعمال كثيرة والرواتب المرتفعة متاحة

للجميع، وهكذا قام الريفيون وأبناء البادية والمدن الصغرى
بالهجرة إلى مدينة الرياض للحصول على الظروف
المعيشية الأفضل المتاحة في تلك المدينة، ومن ثم تأثر
الحراك السكاني بعاملين رئيسيين هما:

1- عوامل الجذب، حيث أصبحت الفرص المتاحة
للحصول على المال لتحقيق الحراك الاجتماعي في ثلاث
مدن رئيسية هي: الرياض، جدة، الدمام، وبالمصادفة
كانت الرياض تقع في قلب المملكة، وكانت محاطة
بأضخم مركب سكاني بدوي الجذور، لذا فإنها أصبحت
الهدف الأول لهؤلاء السكان.

2- عوامل الطرد، حيث كانت البادية تعاني من فترة
جفاف أثرت على جميع المراعي في المملكة، وهكذا
أصبحت الجمال والأبقار وقطعان الماشية مهددة بخطر
النفوق، كما أن أبناء البادية أنفسهم يعايشون أخطارا
مماثلة لارتباط حياتهم بممتلكاتهم الحيوانية. وبالرغم
من أن الجمال كانت تمثل مصدراً للمكانة الاجتماعية، إلا

أنهم كانوا يعتمدون عليها أيضاً كمصدر عيش، مما جعل أبناء البادية يهاجرون إلى الرياض محتفظين بأحد أفراد الأسرة عند الجمال والماشية، وغالباً ما يكون هذا الشخص أحد كبار السن في الأسرة ممن لا يتوقع أن يحصل على دخل مالي حال قدومه للمدينة.

ومن ثم يمكن القول أن السياسات الحكومية قد شجعت الحركة الاستيطانية للبادية لأسباب عديدة إجتماعية تتمثل في تأمين الاحتياجات الإنسانية لهؤلاء الناس، كالطعام والعلاج والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى، أما الأسباب الأخرى فتشتمل على أسباب أمنية وإدارية، حيث أن المحافظة على الاستقرار في الصحراء والأمن في الطرق العابرة للوطن دفع المخططون لتشجيع أكبر عدد من أبناء البادية للاستيطان منعاً للمشاكل بينهم حول موارد المياه أو الصراعات البدوية التي تنتهي غالباً بهروب بعضهم نحو الدول العربية المجاورة. كما كان ولاء البدو مرتبطاً بالقبيلة والدولة مع تداخل في خطوط

الأولويات مما جعل سياسات التوطين هي أنجح الوسائل لضمان الارتباط بالأرض والوطن.

وبالرغم من ذلك لاتزال مكونات الثقافة البدوية تحمل بعض النقد للاستقرار الحضري باعتباره عملاً أقل مكانة من حياة البداوة القائمة على الترحال، وإن اختفى من عالم السعودية اليوم ظاهرة البداوة كسلوك معيشي، فإن الأبعاد الثقافية لدى أبناء البادية لازالت تتحدث عن الماضي العريق للسفر والترحال والانطلاق خارج أسوار المدينة. ولنا أن نتصور كيف يعيش البدوي بضرورات الاستقرار الحياتية وهو يقاوم دواعي الترحال الثقافية، هذه الازدواجية بين الاتجاه والسلوك قاد إلى التوسع في نمو المدن بصورة لاتخضع للقياس الهندسي والمعماري، بل تخضع لاتجاهات التقارب الاجتماعي بين الفئات البدوية في أماكن استقرارها مما جعل نمو المدن يتعرض لطفرات تنموية سكانية لا تتناسب والقدرات الاستيعابية للمدينة.

وبهذا التضخم الغير متوقع مع قدوم العمالة من خارج المملكة أدى إلى نشوء مدينة متضخمة فوق التوقعات وأبعد من قدرات استيعاب البنية المدنية للمدينة. ومن ثم أصبحت الرياض في واقعها المعاصر تضم قرابة خمس سكان المملكة، وتشكل صورة المدينة أحادية الهيمنة بمسافة بعيدة عن المدن التالية لها مثل: جدة، مكة، الدمام. وهذا الوضع التنموي أدى إلى أن تصبح جميع المدن والقرى الواقعة في مجالها المغناطيسي الحضري خاضعة لاتجاهات التنمية ومتطلباتها في هذه المدينة الكبيرة(الرياض).

إن الخطط التنموية قد ساهمت أيضاً في دعم العوامل المؤثرة في تضخم مدينة الرياض، حيث تقع معظم مراكز التعليم الجامعي المدني والعسكري فيها، كما أن الشركات الكبرى والمؤسسات المختلفة تحتفظ بمراكزها الرئيسية وبأكبر جزء من موظفيها في هذه المدينة. كما أن الخدمات الصحية المتقدمة توجد مؤسساتها في مدينة

الرياض. ورغم وجود مشاريع مماثلة للخدمات الصحية في مختلف المناطق، إلا أن طبيعة تأثير الهيمنة الحضارية لمدينة الرياض على الصعيد الاجتماعي في المملكة جعلت الناس يعتقدون أن ما يتوافر في المدينة لا يوجد مثيله في مناطقهم وقراهم الأصلية. وهكذا تتضافر العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وعوامل التقليد والمحاكاة بين الناس لجعل مدينة الرياض هدفا نهائياً للهجرة القادمة سواء من داخل منطقة الرياض أو من المدن الإقليمية والقرى في محافظات المملكة المختلفة.

وتمثل ظاهرة المركزية الحضرية أو (التحيز الحضري) ظاهرة عامة على مستوى البلدان العربية، حيث تؤكد العديد من الدراسات على أن السياسات والتوجهات التنموية التي تبنتها الحكومات العربية وبخاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي، قد تمثلت في سياسات التحيز للمدن الكبرى وخاصة المدن العواصم، حيث اهتمت

بتطويرها وإعادة تخطيطها وتنميتها، ومن ثم تجاهلت تلك السياسات المناطق الريفية والمجتمعات الحضرية الأخرى، وهو الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين العواصم وتلك المجتمعات، ومن ثم أصبحت تلك المناطق تمثل مناطق طرد للسكان، بينما أصبحت العواصم تشكل مناطق جذب، مما صاحبه ارتفاع في معدلات نموها الحضري غير المخطط، مما أدى إلى ظهور الكثير من المشكلات الحضرية التي ماتزال تعاني منها تلك المدن، وأصبحت هذه المشكلات تمثل تحدياً خطيراً يواجه تلك الحكومات الآن (9).

ونظراً للتغيرات التي تعرض لها المجتمع السعودي خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفعل تأثير المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، فقد شهدت المدن مجموعة من التغيرات منها، أنه بينما كان التدرج الاجتماعي قبل تطبيق السياسات والخطط التنموية يعتمد بشكل أساسي على المكانة الاجتماعية الموروثة (القبيلة بالنسبة للبدوي،

والمكانة الأسرية بالنسبة للريفيين وسكان المدن الصغيرة) ظهرت محددات جديدة للمكانة الاجتماعية منها (الثروة والممتلكات العقارية... وغيرها من المحددات الأخرى)، بالرغم من أن الثقافات البدوية والريفية قد استمرت تحمل بداخلها عناصر وقيم مضادة لتلك المعايير والمحددات الجديدة للتدرج الاجتماعي، ثم اضطرت تلك الثقافات أن تتكيف مع المعطيات الجديدة وتخلق توازناً بين المصادر الموروثة والمصادر المكتسبة. وقد بدأ البدو يشعرون بنوع من الضياع داخل المجتمعات الحضرية، نظراً لأنهم أقل تعليماً كما أن الخيارات المهنية أمامهم أقل تنوعاً، فضلاً عن أنهم يحملون في أنفسهم مشاعر سلبية قوية تجاه بعض الأعمال الحضرية، ومن ثم انحصرت آمالهم في الالتحاق بقطاع الجندية باعتبارها امتداداً لفروسية الصحراء، ثم قيادة سيارات التاكسي النقل العام باعتبارها تمثل مصدراً لهزيمة

المسافات في الصحراء، حيث أن السيارة هي البديل
الأمثل للجمل (سفينة الصحراء).

وعلى الرغم من أن سياسات توطين البدو قد
استهدفت تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية، إلا أن تلك
السياسات التي تطلبت تحقيق الاستقرار بغض النظر عن
مناطق الاستقرار، مما أدى إلى ظهور بعض المشكلات
من أهمها أن أبناء البادية عند اختيار مناطق الاستقرار،
فإنهم سيختارون الرياض باعتبارها الأفضل والأقرب إلى
مراكز الدولة العليا، كما أن المدينة نفسها قد عانت من
هجرة غير متوقعة انعكست آثارها على إمكانات المدينة
وخدماتها المتاحة، مما أدى إلى تضخم نموها الحضري.
إن الهجرة الداخلية المحلية لم تكن قادرة على تلبية
الطلب الشديد في سوق العمل لمواجهة برامج التنمية
ومشروعاتها، ومن المعروف تاريخياً أن مصر كانت أهم
وأقرب المجتمعات إلى مجتمع الجزيرة العربية، كما أن
الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عايشتها مصر خلال

العقود الأخيرة وبخاصة (بعد انتهاء الحرب مع اسرائيل،
وتوقيع اتفاقية السلام)، حيث أصبح لديها ما يقرب من
مليونى مقاتل يتطلب الأمر إعادتهم للحياة المدنية
وإدراجهم ضمن المشروعات الوطنية في مصر، فضلاً عن
ارتفاع معدلات الهجرة غير المنظمة إلى مدينة القاهرة،
ومع الوضع في الحسبان أن مصر لم تحظ بعوائد مادية أو
مساعداً عينية بعد توقيع اتفاقية السلام، مما جعل
الهجرة نحو أقرب المجتمعات العربية تمثل وسيلة لحل
هذه الاشكاليات، وتأمين أعمال مؤقتة حتى يستطيع
الاقتصاد المصري إعادة استيعاب المهاجرين والمعفيين
من الخدمة العسكرية ضمن قوة العمل الوطنية، ومن ثم
بدأ المجتمع السعودي يستقبل أعداداً كبيرة من
المهاجرين المصريين، وذلك لسد العجز في سوق العمل
السعودي، الأمر الذي انعكس على النمو الحضري لمدنها
الرئيسية وبخاصة للعاصمة.

رابعاً: مصر: نظرة عامة:

تبلغ المساحة الكلية لجمهورية مصر العربية حوالي مليون كيلو متر مربع، يمثل الجزء المأهول منها حوالي 5.5% فقط أي حوالي 55039 ك.م، يعيش عليها 45 مليون نسمة، وبذلك يبلغ متوسط الكثافة السكانية حوالي 818 نسمة للكيلو متر المربع في مقابل 4501 نسمة للكيلو متر المربع للمساحة الجغرافية (10).

1- السياسة السكانية في مصر:

تعتبر مصر من أسرع الدول العربية، بل والعالمية من حيث النمو السكاني، على الرغم من أن هذا النمو السكاني لا يتناسب ومعدلات نموها الاقتصادي، وبعد عام 1952 حاولت الحكومة المصرية إعادة توزيع السكان على الأراضي المصرية، إلا أن هذه السياسة لم تؤد إلى إلغاء مفهوم الحضرية، والمدينة في فكر رجل الشارع المصري، وبعد عام 1948 وحتى عام 1973 واجهت مصر والمنطقة

العربية التهديدات بالحرب من قبل اسرائيل، ولا شك في أن التحدي التقني لاسرائيل وحلفاؤها قد دفع المجتمعات العربية ومنها مصر إلى تشجيع زيادة السكان للتفوق على الأقل سكانياً على القدرات التكنولوجية، وقد كان المبدأ السائد حينذاك مفهوم الجيوش الضخمة تستطيع أن تهزم الجيوش المسلحة تكنولوجياً.

وهكذا نما سكان مصر من خمسة عشر مليون نسمة إلى ثلاثين مليون نسمة في عام 1965، واستمر في الارتفاع مما أثر على معدلات نموها الاقتصادي. حيث كانت الحكومة ملتزمة باتاحة السكن والعمل والرعاية الصحية والتعليم المجاني والخدمات الأخرى، الأمر الذي حمل الخزانة المصرية الكثير من الضغوط.

2- الهجرة الداخلية والخارجية في مصر:

لقد أصبحت مدينة القاهرة تئن تحت وطأة الهجرة الداخلية والهجرة العائدة من الجيش، حيث بلغ إجمالي سكانها في عام 1988 حوالي 12.9 مليون نسمة(11).

ولقد عانت مدينة القاهرة قصوراً في مواردها الغذائية وخدماتها الاجتماعية وفرص العمل للشباب، وأصبحت الهجرة خارج مصر هدفاً مرحلياً لمواجهة الظروف التي طرأت نتيجة للتغيرات التي شهدتها المجتمع المصري. ولم يكن أمام الحكومة المصرية حتى تعيد بناء اقتصادها بعد السلام بصورة متوازنة إلا أن تتبع ثلاث استراتيجيات متوالية: التشجيع على تنظيم النسل كهدف أول (12)، توزيع التصنيع المحلي داخل الدولة بقدر الامكان بعيداً عن القاهرة، ثم تشجيع الهجرة إلى الخارج بصورة مؤقتة لتشجيع المزيد من التحويلات المالية، والتنمية المعرفية. وفي تلك الفترة كانت القاهرة تماثل أي مدينة عالمية تواجه إزدحاماً سكانياً، ولكنها بالرغم من ذلك كانت تمثل حلماً بالنسبة لأبناء الأقاليم الريفية لتحقيق آمالهم المستقبلية.

ولم تلجأ الحكومة المصرية إلى منع الهجرة للعاصمة بقوة النظام، أو بوضع جواز سفر داخلي كما فعلت الصين،

ولكنها تعاملت بصورة مهاودة وحاولت التقريب بين حاجات الناس وإمكانات الوطن. ولذلك برز تيار الهجرة الخارجية، ومما شجع على ذلك أيضاً أن معظم العمالة المصرية ترى أن العمل في الخليج بعامة والسعودية بخاصة يمثل قرباً من بيت الله الحرام، ومن ثم يساعد على أداء فريضة الحج والعمرة.

ومن الملاحظ أن الاستثمارات الدولية والاقليمية قد بدأت تنعكس على الاقتصاد المصري بعد تعديل سياسات الاستثمار والمشاركة الدولية في المشاريع المصرية، استصلاح الأراضي الزراعية، التركيز على المشروع الفردي للتنمية الذاتية، ثم تحرير معاملات التحويل والنقد الأجنبي، وقد بدأت أخيراً مظاهر التصنيع المنافس دولياً تعطي عوائدها مما أثر على كمية العمالة الباحثة عن الأعمال خارج مصر مع وجود ركود في مشاريع التنمية العربية وخاصة في الخليج العربي، مما أدى إلى عودة الكثير من العمالة المصرية إلى مواقعها في برامج التصنيع

المصرية، ولكن تظل قضية الهجرة الداخلية المفتوحة متزامنة مع الهجرة العائدة من الخارج للتأثير على تضخم مدينة القاهرة والتي من المقدر أن يتجاوز عدد سكانها الثلاثين مليوناً في عام 2010.

خامساً: آثار الهجرة على واقع النمو بين الرياض والقاهرة: استنتاجات

لا شك في أن تزايد معدلات الهجرة من مصر للسعودية قد ساهم في تضخم المدن السعودية وبخاصة مدينة الرياض، كما أن اتساع المشاريع الضخمة في السعودية قد جعل استيعاب العمالة المحلية والعمالة القادمة من مصر أمراً ممكناً، ولكن التغيرات الإقليمية والدولية مرتبطة بأسعار انتاج وتسويق النفط، قد جعل من مشاريع التنمية في دول الخليج التي استكملت مهمتها الأساسية تؤجل بعض المشاريع اللاحقة وخاصة التصنيع على نطاق واسع أو التصنيع المرتبط بالتقنيات المعقدة، مما أثر على أوضاع

الهجرة بين مصر والسعودية، وعلى الأوضاع السكانية في كل من الرياض والقاهرة.

1- على الرغم من أن الرياض قد توسعت كثيراً بسبب الهجرة الداخلية والخارجية، إلا أنها واجهت زيادة في العرض المحلي من الأيدي العاملة، مما شكل نوعاً من الحاجة إلى النظر في إعادة ترتيب سوق العمل في القطاع الخاص والقطاع الحكومي، مما جعل سياسات التوظيف تأخذ بأولوية البدء بتوظيف الأيدي العاملة المحلية وتوئيلها بما يتناسب والأعمال المطلوبة، خاصة وأن هناك عشرات الآلاف من حملة الدرجات الجامعية من السعوديين ذكوراً وإناثاً لازالوا على قوائم الانتظار للحصول على العمل.

2- إن العمالة المصرية قد وجدت أن فرصها في مصر لا تقل عن فرصها في السعودية من حيث الدخل السنوي ومجمل عوائد الهجرة، ومن ثم إتجه كثير من العمالة المصرية إلى التخلي عن الهجرة الخارجية كهدف،

واستبدالها بهجرة داخلية نحو القاهرة أو الاسكندرية أو
عواصم الأقاليم.

3- أنشأت السعودية برامج تأهيلية متوسطة لإعادة
تكييف السوق العملي المعروف للشباب السعودي،
وإعادة تأهيل الشباب أنفسهم بما يتناسب واحتياجات
السوق دون التأثير على مستويات التنمية الوطنية.

4- أن سياسات الهجرة وعمليات الهجرة الداخلية
والخارجية ترتبط بالظروف الداخلية والإقليمية للدول،
وليست ناتجة عن اتفاقيات حكومية مجردة، حيث تلعب
الظروف ذاتها بصورة معاكسة في خلق حركات عائدة،
وكل هذه الحركات السكانية تشكل ضغوطاً على الأبنية
الاقتصادية والسياسية والمركبات الثقافية الاجتماعية.
5- رغم أن المستقبل المنظور يشير إلى قدرة استيعاب
مصر لأبنائها العائدين، وكذلك استيعاب السعودية لتغطية
حاجات سوق العمل المحلية من الأيدي المحلية المتاحة،
إلا أنه من المتوقع بعد اتفاقيات الجات الدولية للتجارة

الحرّة، والتي ستلقى الحماية الجمركية وسوف تفتح أبواب التصدير والاستيراد للقوى البشرية والسلع والبضائع دون أفضليات مطلقة، كل هذه الأمور سوف تجعل المنافسة أكثر شدة ما لم تقم دول المنطقة بالتنسيق فيما بينها لجعل برامجها التنموية متضامنة في أصولها وأهدافها التسويقية بغض النظر عن مواقعها الجغرافية مع تكامل في استراتيجيات السكان والهجرة والتصدير والسياسات النقدية، مع الابتعاد قدر الإمكان عن قضايا الإزدواج الضريبي أو تجارب الإندماج التي مرت بها الدول العربية خلال حقبتَي الخمسينات والستينات.

6- إذا لم يتحقق هذا التنسيق والتضامن بين الدول العربية، فإن السير بالتوازي سيغوق مسيرة الدول والمجتمعات نحو المنافسة العالمية، وسوف يجعل إمكانية الحصول على تميز صناعي وامتياز اقتصادي لمجمل الدول العربية مستحيلًا ما لم تكن إتفاقيات الثقة فوق إتفاقيات التحاكم للأنظمة الدولية وقواعد التجارة الحرّة.

المراجع

1- الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA ،
حالة سكان العالم 2001، عن جدول المؤشرات الديموجرافية
والاجتماعية والاقتصادية، ص 32.

- Population Growth,” Addressing the Environmental Effects of Population Growth and Urbanization “,

http://www.geocities.com/mtaereal1984/pages/populatio_growth.htm.pp.1-2.

2- United Nations, “The State of world population, 1996, United Nation Population Fund, p.1.

3- Nafis Sadik, “The State of world population 1996: changing places: Population, Development and the urban future”, p.36.

4- أنظر:

- جلال عبد الله معوض، التحضر والهجرة العمالية في الأقطار العربية الخليجية، مجلة الخليج والجزيرة العربية، العدد 51، يوليو 1987، ص 208.

- قيس النوري، الثقافة التقليدية ومتغيرات التحضر العربي الخليجي، شئون اجتماعية، العدد الثامن والعشرين، الشارقة، 1990، ص ص 102-120.

5- باقر سليمان النجار، العمالة الأجنبية في الخليج: في معضلة البحث عن بديل، في: أوراق العمل المقدمة للملتقى الاجتماعي الثالث لجمعيات وروابط الاجتماعيين في دول مجلس التعاون الخليجي، الإمارات، الشارقة، 2-4 فبراير، 1994، ص 63.

- 6- أنظر: - الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للسكان،
حالة سكان العالم 2001، عن جدول المؤشرات الديموجرافية
والاجتماعية والاقتصادية، ص ص 70-72.
- فهمي الغزوي وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، دار
الشروق، عمان، 1992، ص ص 350-351.
- عبد الإله أبو عياش، اسحق يعقوب القطب، الاتجاهات
المعاصرة في الدراسات الحضريّة، وكالة المطبوعات، ط 1، الكويت،
1980، ص 159.
- د.ف.ف. كوستيلو، التحضر في الشرق الأوسط، ترجمة
رمضان عربي خلف الله، مراجعة أمين توفيق الطيبي، المنشأة
العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، 1984، ص ص
138-141.
- ناصر ثابت، نمو المدن ومشاكل التحضر في الإمارات العربية
المتحدة، دراسة ميدانية، شئون اجتماعية، العدد التاسع
والثلاثون، الشارقة، 1993، ص 85.
- رابح بو دبابة، الهجرة الريفية وأثرها في النمو الحضري ونمو
المدن، شئون اجتماعية، العدد السادس والستون، الشارقة،
2000، ص ص 16-18.

7- سليمان خلف، خصائص التحضر في المدينة الخليجية، كتاب
الرافد، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام، الشارقة، 1996، ص ص
42-43.

8- أنظر:

- محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، عشر أطروحات،
المستقبل العربي، العدد 228، فبراير 1998، ص 17.

- ماجد عبد الله المنيف، النفط والعولمة، منتدى التنمية، اللقاء
السنوي الواحد والعشرين 3-4 فبراير 2000، الامارات العربية
المتحدة، دبي، 2000، ص ص 3-4.

- برهان غليون، العرب وتحديات العولمة الثقافية، مقدمات في
عصر التشريد الروحي، محاضرة ألقى في المجمع الثقافي، أبو
ظبي، أبريل 1997.

Akira.Goto& Brendan, B,"Small Open Economic in an –
.increasingly connected world", UNESCO, 1999, p.195

Henry T. Azzam," The Arab World and Challenge of –
Globalization", The National Commercial Bank, Vol 7, 1997, p.
.1

:See –9

Fahire Erman," Becoming Urban or Remaining Rural", The –
View of Turkish Rural – to- Urban Migrants on the integration",
International Journal of Middle East Studies, Vol 30, N,4(Nov
.1998),pp.541-559

Michael P. Todaro, " Economic Development in the third - world", Fourth Edition, Longman, New York, London, 1993, pp. 263-275.

10- المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان، دراسات سكانية، العدد 64، يناير 1983، ص 43.

11- أنظر:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة إحصائية، 13/10/1982.

- سعد الدين إبراهيم، حاضر المدن العربية ومستقبلها، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، المؤتمر الإقليمي الثاني، الأمم المتحدة، ص 31.

12- المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان، دراسات سكانية، العدد 64، يناير 1983، ص 43-44.